

Distr.: General  
12 November 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان 21/16\*

آيسلندا

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....مقدمة.....	أولاً -
3	.....ملاحظات عامة بشأن متابعة آيسلندا للتوصيات.....	ألف -
3	.....التشاور.....	باء -
4	.....متابعة التوصيات والتطورات في مجال حقوق الإنسان.....	ثانياً -
4	.....حماية حقوق الإنسان في آيسلندا.....	ألف -
6	.....المساواة وعدم التمييز.....	باء -
10	.....العنف الجنساني والعنف المنزلي.....	جيم -
13	.....حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.....	دال -
13	.....الاتجار بالبشر.....	هاء -
14	.....حرية الرأي والتعبير.....	واو -
14	.....الضمان الاجتماعي.....	زاي -
14	.....الأطفال والأسر.....	حاء -
16	.....التعليم.....	طاء -
17	.....الأشخاص ذوو الإعاقة.....	ياء -
18	.....المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء.....	كاف -
19	.....الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.....	لام -
19	.....الخلاصة.....	ثالثاً -

## أولاً - مقدمة

## ألف - ملاحظات عامة بشأن متابعة آيسلندا للتوصيات

1- تركز آيسلندا بقوة على حماية حقوق الإنسان وترى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل أداة مهمة لتعزيز ودعم حماية حقوق الإنسان في جميع البلدان. ولذلك تبذل آيسلندا جهوداً منذ الاستعراض السابق من أجل تعزيز عملية إعداد تقريرها للاستعراض الدوري الشامل. وشاركت بنشاط أيضاً في الاستعراضات الدورية الشاملة للدول الأخرى الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على أولويات آيسلندا في هذا المجال قرار الحكومة السعي للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2018-2019، وتركيزها على أن تكون مدافعة حقيقية عن حقوق الإنسان خلال فترة ولايتها. وأعلنت آيسلندا ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027، وتؤكد بالتالي الأولوية التي توليها الحكومة الأيسلندية لحقوق الإنسان، في الداخل وعلى الصعيد الدولي.

2- وأجري أول استعراض دوري شامل لحقوق الإنسان في آيسلندا في الفترة من 2011 إلى 2012، وجرى الاستعراض الثاني المتعلق بها في الفترة من 2016 إلى 2017. وتلقت آيسلندا ما مجموعه 167 توصية خلال الاستعراض الثاني، قبلت منها 133 توصية. وبعد الاستعراض الأخير، أنشأت لجنة توجيهية حكومية خاصة معنية بحقوق الإنسان، بدأت عملها في خريف عام 2017. وهذه اللجنة هي المنبر الرسمي للتشاور بشأن حقوق الإنسان لجميع الوزارات الحكومية. وتشمل مهامها ضمان الاستقرار فيما يتعلق بشؤون حقوق الإنسان، وفي عمليات العمل والمشاركة، في جميع الوزارات. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للجنة في متابعة التوصيات التي تتلقاها الحكومة الأيسلندية في أعقاب الاستعراضات الدورية الشاملة لحقوق الإنسان ونتائج الاستعراضات التي أجرتها هيئات إشرافية دولية أخرى. وقد اضطلعت اللجنة بهذه المهمة بعدة طرق، منها إرسال استفسارات عن حالة التوصيات إلى مختلف الوزارات المعنية، وتقديم معلومات للوزراء والحكومة الأيسلندية، وإصدار تقرير منتصف المدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق صفحة جديدة على الإنترنت بشأن حقوق الإنسان في عام 2020 على الموقع الشبكي للحكومة، تتضمن لمحة عامة عن حالة التوصيات التي قبلت بها الحكومة الأيسلندية عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير<sup>(1)</sup>.

3- وأعدت هذا التقرير للجنة التوجيهية الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل الثالث المتعلق بآيسلندا. وقد اتخذت عدة خطوات إيجابية لزيادة حماية حقوق الإنسان في آيسلندا خلال السنوات الماضية. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين نظراً إلى التحديات الجديدة التي تنشأ باستمرار في مجال حماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه المزيد من التركيز على التفاعل بين حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، مثلما يتجلى في تنفيذ الحكومة الأيسلندية لأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. غير أن هذا التقرير سيركز أساساً على الكيفية التي تابعت بها الحكومة الأيسلندية وزاراتها المعنية التوصيات المعتمدة بعد الاستعراض الدوري الشامل الثاني. ويتضمن المرفق جدولاً يبين عدد التوصيات والجهود المبذولة لمتابعتها. وقُسم التقرير إلى فصول، حسب الموضوع، تعكس محتويات المرفق<sup>(2)</sup>.

## باء - التشاور

4- سعت اللجنة التوجيهية إلى إجراء مشاورات منتظمة ومفتوحة مع المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني والجمهور. ونظراً للجائحة الحالية، كان لا بد من إيجاد طرق جديدة للتشاور عند بدء التحضيرات لإعداد التقرير. وفي ربيع عام 2020، عُقد اجتماع مع المركز الأيسلندي لحقوق الإنسان لمناقشة عملية التشاور.

وفي آب/أغسطس 2020، نُشر إخطار على بوابة الشبكة الحكومية الخاصة بالتشاور مفاده أن الأعمال التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل المقبل قد بدأت، وطلب تقديم التعليقات والمقترحات. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أرسلت رسالة إلكترونية إلى منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وتم نشر إخطار على موقع وزارة العدل على شبكة الإنترنت لتذكير أصحاب المصلحة بأن بإمكانهم تقديم تعليقات. كما قُدمت معلومات مفصلة عن كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية. وفي كانون الثاني/يناير 2021، عُقد اجتماع تشاوري مفتوح على الإنترنت لتعزيز إجراء الاستعراض الدوري الشامل، ودُعي أصحاب المصلحة إلى تقديم تعليقات ومقترحات. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت اللجنة التوجيهية في أيار/مايو 2021 مع مجلس الشباب المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يتألف من ممثلين عن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً، لمناقشة حالة حقوق الإنسان وإحاطتهم علماً بالاستعراض المنتظر. وأخيراً، نُشر مشروع تقرير على البوابة الشبكية للمشاروات في حزيران/يونيه 2021.

5- وأتاحت عملية التشاور تقديم عدد من الآراء والتعليقات المفيدة التي استخدمت في كتابة التقرير. وخلال التشاور، شمل تركيز أصحاب المصلحة التصديق على البروتوكولات الاختيارية بشأن إجراءات البلاغات، وحماية الخصوصية عند نشر القرارات القضائية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، والأشخاص ذوي الأصول الأجنبية واللجائين، والمسائل المتعلقة بالمشردين، والفئات المتدنية الدخل والأكثر ضعفاً في المجتمع، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان ووضع تشريع شامل لمكافحة التمييز. وخلال التشاور، شدد الأطفال والشباب على أهمية مساهمة آيسلندا في ضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان في السياق الدولي. وأشار أيضاً إلى أن المسائل المتعلقة بالبيئة والمناخ والمساواة على الصعيد العالمي هي من أهم قضايا حقوق الإنسان التي ينبغي زيادة التركيز عليها.

## ثانياً - متابعة التوصيات والتطورات في مجال حقوق الإنسان

### ألف - حماية حقوق الإنسان في آيسلندا

#### الالتزامات والتعاون على الصعيد الدولي

6- انضمت آيسلندا إلى العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان للأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وللاطلاع على المزيد من المعلومات عن الاتفاقيات التي أصبحت آيسلندا طرفاً فيها، يرجى الرجوع إلى تقارير آيسلندا المقدمة إلى هيئات المعاهدات.

7- صدقت آيسلندا على مختلف الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير. فقد صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في أيلول/سبتمبر 2016، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في أيلول/سبتمبر 2019، وكلف أمين المظالم في البرلمان بمراقبة التنفيذ، وتم التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول)، في نيسان/أبريل 2018. وانضمت آيسلندا أيضاً إلى اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن انعدام الجنسية في عام 2021، وصدقت على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، في صيف عام 2021. وبدأت العمل على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

8- ولم تصدق آيسلندا على ثلاثة بروتوكولات اختيارية تتضمن إجراءات بلاغات تتعلق بهيئات معاهدات، أي بروتوكول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونوقشت هذه البروتوكولات كثيراً، ولكن الحكومة ترى أن من الضروري إجراء مزيد من التحليل لمحتواها. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن البرلمان الآيسلندي اعتمد سياسة صديقة للأطفال في حزيران/يونيه 2021 (للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الفقرة 66)، وهي تتضمن بياناً يفيد بأنه ينبغي التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل بحلول نهاية عام 2023.

9- وأعيد تقييم تحفظات آيسلندا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. واتخذ قرار بسحب التحفظات على المادة 10 من العهد، المتعلقة بفصل الأحداث عن البالغين في المؤسسات العقابية، والتحفظات على المادة 14(7)، التي تنص على عدم تعرض أي شخص للمحاكمة أو العقاب مرة أخرى على جريمة سبق أن أدين بها الشخص. وتعتبر التشريعات الآيسلندية مطابقة تماماً لهذه الأحكام، ولذلك من المناسب سحب هذه التحفظات. غير أنها قررت في الوقت الراهن عدم سحب التحفظ على المادة 20(1)، التي تنص على أن يحظر القانون أي دعاية للحرب، بالإشارة إلى الموقف المنصوص عليه في التحفظ، لأن هذا الحكم قد يحد من حرية التعبير.

10- وتشمل مهام اللجنة التوجيهية الحكومية المعنية بحقوق الإنسان الإشراف على تقديم التقارير عن تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، وقد وضعت اللجنة إجراءات خاصة بها لإعداد وتقديم هذه التقارير. وقدمت آيسلندا جميع التقارير التي لم تقدم بعد عند إجراء الاستعراض الدوري الشامل الأخير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

11- وزادت المساهمات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية مرة أخرى في السنوات الأخيرة، بعد التخفيضات التي شهدتها في أعقاب الانهيار الاقتصادي في عام 2008. وفي عام 2018، بلغت هذه النسبة 0,28 في المائة من إجمالي الدخل القومي، بعد أن انخفضت إلى 0,2 في المائة في العامين 2011 و2012. وتشير البيانات المؤقتة إلى أن النسبة ستبلغ 0,29 في المائة عام 2020. وينبغي التأكيد على أن آيسلندا تؤيد الهدف المتمثل في أن تساهم الدول المتقدمة بنسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية، وكجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة تدريجية وثابتة، يهدف الائتلاف الحكومي الحالي إلى رفع النسبة إلى 0,35 في المائة بحلول عام 2022.

### الإطار الدستوري والتشريعي

12- حقوق الإنسان مكفولة بموجب دستور جمهورية آيسلندا، رقم 1944/33، ومختلف التشريعات الآيسلندية الأخرى. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت عدة قوانين بهدف زيادة حماية حقوق الإنسان، كما سيناقش أدناه.

13- والتقليد السائد في آيسلندا هو مواءمة التشريعات المحلية مع اتفاقيات حقوق الإنسان بدلاً من إدماجها برمتها في النظام القانوني. وعلاوة على ذلك، تفسر القوانين، من حيث المبدأ، وفقاً للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ولم تُمنح قوة القانون في آيسلندا سوى لاثنتين من اتفاقيات لحقوق الإنسان، أي الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، عن طريق القانون رقم 1994/62، واتفاقية حقوق الطفل، عن طريق القانون رقم 2013/19.

### المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان

14- لا توجد مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في آيسلندا وفقاً لمبادئ باريس المتعلقة بهذه المؤسسات. وقد عملت وزارة العدل على إنشاء هذه المؤسسة في السنوات القليلة الماضية. وبدأ العمل على مشروع قانون إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في ربيع عام 2018، ونشرت الخطط

المتعلقة بذلك على البوابة الشبكية للتشاور في ربيع عام 2019. غير أنه لم ترصد أي مخصصات لهذه المؤسسة في الخطة المالية، وبالتالي لم تطور الخطط أكثر من ذلك. وقد أنشئ فريق عامل في ربيع عام 2021 للبحث عن سبل لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

15- وقد عمل المركز الآيسلندي لحقوق الإنسان بصورة جزئية بوصفه مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ويعمل المركز على تعزيز حقوق الإنسان عن طريق المساهمة في البحوث والتعليم والمناقشات بشأن قضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن رصد مسائل حقوق الإنسان في آيسلندا. غير أنه لا يفي بمبادئ باريس، لأنه لم يُنشأ بموجب القانون. وفي نهاية عام 2019، تضاعفت إعلانات وزارة العدل للمركز من أجل إيجاد أساس أكثر صلابة لتشغيل المركز وتمكينه من أداء مهامه على نحو أكثر فعالية.

16- لم تعتمد خطة وطنية شاملة بشأن حقوق الإنسان في آيسلندا. غير أن هناك سياسات وخططاً مختلفة تتعلق بعدة مواضيع تهدف إلى تحسين وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، فضلاً عن خطط تنفيذ تتعلق بالمساواة، والمسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن العديد من الخطط المتعلقة بالعنف والاتجار بالبشر.

### المحاكمات العادلة والحكم الرشيد

17- شددت الحكومة الآيسلندية على التجاوب السريع والحاسم مع أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن بين الأمور التي تم القيام بها في هذا الصدد التركيز على تثقيف القضاة بشأن مبادئ الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتسييرها من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي عام 2018، تم إنشاء هيئة إدارية مستقلة، هي الإدارة القضائية، للإشراف على الإدارة المشتركة للمحاكم. ويشمل دورها، في جملة أمور، تعزيز تدريب القضاة وتثقيفهم في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القانون رقم 2021/29 في ربيع عام 2021 استجابة لأحكام محكمة حقوق الإنسان بشأن عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين.

18- وتشارك السلطات الآيسلندية بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة الفساد والرشوة. وآيسلندا عضو في مجموعة دول مجلس أوروبا لمكافحة الفساد (GRECO)، وطرف في اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وترسل الحكومة بانتظام إلى هذه الهيئات معلومات عن التشريعات والإدارة وغيرها من المسائل ذات الصلة حتى يتسنى تقييم أداء آيسلندا. وهناك تركيز قوي على الاستجابة لتوصيات هذه الهيئات، وبالتالي اتخاذ إجراءات لإدخال مزيد من التحسينات في هذا المجال.

19- وخلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت خطوات عديدة تمشياً مع السياسة الضريبية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما يسمى بمشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وتهدف جميع هذه الخطوات إلى التصدي للتهرب الضريبي. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت القواعد المتعلقة بالملاك الحقيقيين حيز النفاذ (انظر القانون رقم 2019/27).

### باء - المساواة وعدم التمييز

#### المساواة بين الجنسين

20- تشكل المساواة بين الجنسين أولوية بالنسبة للحكومة الآيسلندية منذ أمد بعيد، وكانت آيسلندا على رأس مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2009. غير أن من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال تحسينات، وبالتالي فإن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين

لا تزال تشكل أولوية. واعتمد البرلمان خطة عمل للمساواة بين الجنسين للفترة 2020-2023 في عام 2019. وتهدف خطة العمل إلى تحديد دور الحكومة وتحديد المشاريع التي تتطلب اتخاذ إجراءات مباشرة لتحسين المساواة بين الجنسين.

21- ويشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات العامة وصنع القرار أحد إجراءات القطاع العام التي تعمل بقوة القانون. وقد نفذ هذا التعميم أساساً من خلال الميزة المراعية للمنظور الجنساني. ويجري العمل على تعزيزه فيما يتعلق بالجوانب الأخرى، وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لخطة عمل الحكومة للمساواة بين الجنسين في وضع واعتماد خطة شاملة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع السياسات وصنع القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

22- ويصدر تقرير سنوي عن حالة الميزة المراعية للمنظور الجنساني، يحدد الاعتبارات الجنسانية والحالة الجنسانية في كل مجال من مجالات السياسة العامة. والتقرير مفيد كأساس لوضع أهداف للخطة المالية الخمسية وتقييم آثار زيادة الدولة للإيرادات والإنفاق على المساواة بين الجنسين، وكذلك على فئات اجتماعية محددة. كما يستخدم لتقييم آثار القوانين وتعميم المنظور الجنساني في سياق أوسع.

23- ودخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021 قانون شامل جديد بشأن المساواة بين الجنسين، وهو القانون رقم 2020/150 بشأن المساواة في المركز والمساواة في الحقوق بغض النظر عن نوع الجنس. والهدف من هذا القانون هو منع التمييز على أساس نوع الجنس، والحفاظ على المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات. ويتضمن هذا القانون أول حكم على الإطلاق بشأن أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة، أي الحماية من التمييز القائم على أسباب متعددة. والهدف من ذلك ضمان حماية الأفراد الأكثر ضعفاً، مثل النساء من أصل أجنبي والنساء ذوات الإعاقة.

24- وترصد دائرة المساواة تنفيذ التشريعات في هذا المجال، وفقاً للقانون رقم 2020/151. ويمكن للدائرة فرض غرامات على الأطراف التي لا تقدم معلومات أو لا تتبع التعليمات التي تقضي بإجراء تعديلات تمشياً مع حكم لجنة الشكاوى المتعلقة بالمساواة في الحقوق، أو لا تضع لنفسها خطة لتحقيق المساواة، أو لا تتخذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالموافقة على المساواة في الأجور أو تأكيد المساواة في الأجور.

25- كما زاد التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي. ففي صيف عام 2019، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً بشأن المساواة في الأجور بين الجنسين قدمته آيسلندا بالتعاون مع عدة دول أخرى. كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، بمبادرة من آيسلندا، في خريف عام 2019 لاعتماد يوم دولي للمساواة في الأجور في 18 أيلول/سبتمبر يتم الاحتفال به كل عام. وسيسلط اليوم الدولي للمساواة في الأجور الضوء على التقدم المحرز، كما سيدعم المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة. وتم الاحتفال باليوم الدولي الأول للمساواة في الأجور في 18 أيلول/سبتمبر 2020 من خلال حدث عبر الإنترنت بعنوان "دعوة للعمل".

26- وعند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحديات المتصلة بجائحة كوفيد-19، شددت الحكومة الآيسلندية على تقييم تأثيرها على الجنسين، وقد كان ذلك ناجحاً في معظم الحالات. فعلى سبيل المثال، كان أحد أهم التدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي للعنف، السعي إلى الحد من الآثار المجتمعية لإجراءات الحجر الصحي، والتي سيتم مناقشتها بشكل أكبر في الفقرة 53.

#### وضع المرأة في سوق العمل

27- بذلت العديد من الجهود لتعزيز وضع المرأة في سوق العمل. وفي نهاية عام 2020، أنشئ فريق عامل معني بإعادة تقييم الوظائف التي غالباً ما تشغلها النساء، بهدف تصحيح التقليل بصورة منهجية من

قيمة هذه الوظائف، والقضاء على الفوارق في الأجور في سوق عمل مقسم على أساس جنساني. وقدم الفريق مقترحاته لاستعراضها في أيلول/سبتمبر 2021. وهي تشمل تحليلاً مفصلاً للمشكلة، وتطوير أدوات عمل، ومنصة للتفاوض، فضلاً عن بناء قاعدة معرفية. وعين رئيس الوزراء فريق عمل معني بالمساواة في الأجور والمساواة في سوق العمل يتألف من شركاء حكوميين واجتماعيين على حد سواء لمتابعة التقرير.

28- وتتضمن خطة العمل للمساواة بين الجنسين إجراءات تهدف إلى تعزيز مركز المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية التي تم التركيز فيها على دعم النهوض بالمرأة وتمكينها من تولي المناصب العليا، ومعالجة مسألة تسربها من الأوساط الأكاديمية، تحقيقاً لمبادئ المساواة بين الجنسين. وفي القانون الجديد للمساواة بين الجنسين، ينصب التركيز بشكل خاص على المساواة في تمثيل المرأة والرجل في المناصب الإدارية والمؤثرة. وقد زاد عدد النساء في مناصب المسؤولية في السلك الدبلوماسي زيادة كبيرة، كما زادت نسبة النساء في سلك القضاء. وتتضمن خطة الحكومة للتنمية الإقليمية للفترة من 2018 إلى 2024 تدبيراً خاصاً يهدف إلى زيادة عدد النساء في الحكومات البلدية.

29- واعتمد قانون في عام 2018 يتضمن حكماً خاصاً بشأن منح شهادة للمساواة في الأجر. والهدف من ذلك هو ضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي أو المتساوي القيمة بالنسبة للنساء والرجال، والعمل بالتالي على مكافحة الفوارق في الأجور القائمة على نوع الجنس. ويتم تنفيذ ذلك على مراحل، حيث حصل على هذه الشهادة ما مجموعه 321 شركة ومؤسسة في نهاية أيلول/سبتمبر 2021. وقد استفاد من ذلك حتى الآن حوالي 65 في المائة من الموظفين المستهدفين. وتتضمن خطة العمل للمساواة بين الجنسين للفترة 2020-2023 مشاريع تهدف إلى دعم التنفيذ بمختلف الطرق. ومثلما ذكر آنفاً، ترصد الإدارة المعنية بالمساواة عملية تنفيذ المساواة في الأجر وتأكيداً. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن شهادة المساواة في الأجر في تقرير آيسلندا لمنتصف المدة.

30- وهناك صندوق ضمان خاص لمنح القروض للنساء يشرف عليه مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الصناعات والابتكار ومدينة ريكيافيك. والهدف من الصندوق هو دعم نجاح النساء في العمليات التجارية عن طريق منحهن القروض. وتشمل أدوار الصندوق تقديم الدعم للنساء اللاتي يملكن ويدرن أعمالاً تجارية صغيرة، وزيادة فرص حصول المرأة على التمويل، وزيادة فرص العمل، وتعزيز الابتكار الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم إدارة العمل المسائل المتعلقة بتوظيف النساء بطرق مختلفة، مثل المنح المقدمة للنساء المبتكرات من قبل وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الطفل.

#### الحق في إجازة والدية

31- عُذّل القانون المتعلق بإجازة الأمومة/الأبوة والإجازة الوالدية في عام 2020. وأهداف القانون هي ضمان تمتع الطفل بالعيش مع والديه، وتمكين الوالدين من الموازنة بين الحياة الأسرية والحياة العملية. وقد مددت إجازة الأمومة/الأبوة إلى 12 شهراً، ولكل من الوالدين الحق في إجازة 6 أشهر. وتمت زيادة مدفوعات إجازة الأمومة/الأبوة في عام 2018 ومرة أخرى في عام 2019.

#### القوالب النمطية والتعليم

32- تشكل المساواة إحدى الركائز الأساسية للتعليم في آيسلندا، وقد كان من أولويات نظام التعليم الآيسلندي التنقيف بشأن القوالب النمطية لأدوار المرأة والرجل. وبموجب التشريع المتعلق بالمساواة، يحصل الطلاب في جميع المستويات المدرسية على التنقيف المناسب بشأن المساواة ونوع الجنس، بما في ذلك التنقيف في مجال القوالب النمطية الجنسانية، والخيارات القائمة على نوع الجنس في التعليم والعمل،



والمسائل المتعلقة بالمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف جميع المواد التعليمية إلى عدم التمييز بين الجنسين وإلى المساواة بين الجميع في الحصول على الإرشادات والتعليم، بغض النظر عن نوع الجنس.

33- وتوكل إلى الإدارة المعنية بالمساواة مهمة التثقيف وتوفير المعلومات في مجال المساواة بين الجنسين. كما يوكل إليها العمل لمناهضة الأفكار والقوالب النمطية الجنسانية السلبية فيما يتعلق بأدوار المرأة والرجل، وكذلك القوالب النمطية السلبية القائمة على الأصل العرقي، والدين، والوضع الاجتماعي، والإعاقة، وانخفاض القدرة على العمل، والعمر، والميول الجنسية، والهوية الجنسانية، والخصائص الجنسانية، والتعبير عن نوع الجنس. وفي السنوات الأخيرة، نفذت الإدارة عدة مشاريع تتعلق تحديداً بهذه العناصر، بما في ذلك مشروع *التحرر من القوالب النمطية الجنسانية*، الذي كان هدفه القضاء، باستخدام نهج مختلفة، على القوالب النمطية الجنسانية التقليدية والخيارات القائمة على نوع الجنس في التعليم والعمل.

34- وخلال السنوات الأخيرة، تم التركيز على مشاركة الرجال في أنشطة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك العمل على مناهضة القوالب النمطية المتعلقة بأدوار الجنسين والعنف الجنساني. وتتضمن خطة عمل الحكومة للمساواة بين الجنسين للفترة 2020-2023 مشروعاً عن الرجل والمساواة، يهدف إلى تناول الصلة بين التحرش والعنف القائم على نوع الجنس والعنف، على التوالي، والأفكار المتعلقة بالذكورة والتراخي.

### التمييز العنصري وحماية الفئات الضعيفة

#### التشريعات المتعلقة بحظر التمييز

35- قانون المساواة في المعاملة في سوق العمل، رقم 2018/86، دخل حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2018. ويطبق القانون لتحقيق المساواة في المعاملة بين الأشخاص في سوق العمل، بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو الإعاقة أو تدني القدرة على العمل أو السن أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية أو الخصائص الجنسية أو التعبير عن نوع الجنس، وذلك مثلاً فيما يتعلق بالحصول على الوظائف أو العمل الحر أو القطاعات المهنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوظيف والترقية، والحصول على المشورة في مجالات التعليم والمهنية والتعليم المهني والتدريب المهني، والأجور وشروط الخدمة وإنهاء الخدمة، والمشاركة في منظمات العمال وأصحاب العمل. وقانون المساواة في المعاملة بغض النظر عن العرق والأصل، رقم 2018/85، دخل حيز التنفيذ على الفور. ويطبق هذا القانون في جميع المجالات باستثناء سوق العمل. وهو يوفر حماية قانونية إضافية للأفراد الذين يعتقدون أنهم تعرضوا للتمييز خارج سوق العمل. ويشير مصطلح "باستثناء سوق العمل" إلى حظر التمييز، على سبيل المثال فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، أي في الخدمات الصحية والاجتماعية، فيما يتعلق بالحصول على نظام الضمان الاجتماعي وغيره من البرامج الاجتماعية، فضلاً عن حظر التمييز فيما يتعلق بالحصول على السلع والخدمات وإيصالها. وتقوم الإدارة المعنية بالمساواة برصد تنفيذ هذين القانونين المناهضين للتمييز، وتنتظر اللجنة المعنية بالشكاوى المتعلقة بالمساواة في انتهاكات هذين القانونين.

36- ويجري حالياً وضع تشريع شامل لمكافحة التمييز. وقدم رئيس الوزراء مشروع قانون إلى الحكومة من شأنه أن يوسع نطاق القانون المذكور أعلاه المتعلق بالمساواة بين الأشخاص في المعاملة، رقم 2018/85، بغض النظر عن العرق والأصل، ليشمل المساواة في المعاملة بغض النظر عن الدين والوضع الاجتماعي والإعاقة والعمر والميول الجنسية والهوية الجنسانية والخصائص الجنسية والتعبير عن نوع الجنس في جميع مجالات باستثناء سوق العمل.

### العمل ضد التحامل العنصري وخطاب الكراهية

37- تم التركيز بشكل متزايد في السنوات الأخيرة على مكافحة التحامل العنصري وخطاب الكراهية. فعلى سبيل المثال، تعكف وزارة التعليم والعلوم والثقافة على تنفيذ مشروع بعنوان "لا كراهية - الكلمات مسؤولة"، هدفه العمل من خلال التعليم ومحو الأمية الإعلامية على مكافحة التحامل العنصري والدعوة إلى الكراهية. وللحصول على مزيد من المعلومات، راجع تقرير منتصف المدة المذكور أعلاه. وتتضمن خطة العمل بشأن تدابير مكافحة العنف للأعوام 2019-2022 إجراء يهدف إلى زيادة التوعية لمناهضة خطاب الكراهية. وقد اتخذت إجراءات التوعية هذه بالتعاون مع منظمات الشباب التي تسعى إلى تعزيز مصالح الأطفال والشباب في الأنشطة الرياضية والشبابية.

38- ويجري تعديل القانون الجنائي العام رقم 19/1940، الذي يتضمن عقوبات أشد إذا اعتبر الانتهاك جريمة تتطوي على الكراهية، أي إذا كان يقوم على الأصل القومي أو العرقي أو لون البشرة أو الدين أو الإعاقة أو الخصائص الجنسية أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية أو أي عوامل أخرى مماثلة. ويهدف مشروع القانون نفسه إلى التوصية بتوفير الحماية لفئات أخرى على أساس المادة 233(أ) من القانون بشأن خطاب الكراهية، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص حاملو صفات الجنسين.

### حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

39- تعطي الحكومة الآيسلندية أولوية خاصة لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. واعتمد قانون الاستقلالية الجنسانية رقم 2019/80 في صيف عام 2019. وينص هذا القانون على حق الأفراد في تحديد نوع جنسهم، وبالتالي يهدف إلى ضمان الاعتراف بالهوية الجنسانية لكل شخص. وكان القانون استجابة للمواقف الجديدة والمتغيرة تجاه التسجيل الرسمي للجنسين، والإصلاح القانوني المتعلق بحقوق المتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين. وشهد كانون الأول/ديسمبر 2020 اعتماد ثلاثة مشاريع قوانين لزيادة ضمان حقوق الأشخاص المسجلين على أنهم محايدون جنسياً في سجل الأحوال المدنية، وحقوق مغايري الهوية الجنسانية، والأطفال المولودين بخصائص جنسية غير نمطية. وتم تخفيض معايير السن لتغيير التسجيل الرسمي للجنسين من 18 سنة إلى 15 سنة. وتم ضمان حق الأطفال المولودين بخصائص جنسية غير نمطية في تجنب العمليات الجراحية غير الضرورية، لحماية سلامتهم البدنية. وعدلت العديد من القوانين لضمان الحقوق القانونية للأشخاص المحايدون جنسياً في سجل الأحوال المدنية، وحقوق المتحولين جنسياً. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت تعديلات في ربيع عام 2021 على قانون الأطفال لضمان حقوق الآباء المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (انظر الفقرة 73).

### جيم - العنف الجنساني والعنف المنزلي

40- جرى تنفيذ العديد من الإجراءات لمكافحة الجنساني، بما في ذلك عن طريق التصديق على اتفاقية اسطنبول في عام 2018. واستجابت آيسلندا أيضاً بطرق مختلفة لحركة #metoo، من جانب الحكومة والمجتمع، بما في ذلك بتنظيم مؤتمر دولي كبير في 19 أيلول/سبتمبر 2019 بهذا الشأن.

41- واعتمد البرلمان في عام 2019 خطة عمل بشأن تدابير مكافحة العنف حتى عام 2022. وهو يغطي مختل مظاهر العنف، مثل العنف البدني والجنسي والنفسي، ولا سيما العنف الجنساني، والتمتر، وخطاب الكراهية، ونشر الصور التي تشجع على العنف على وسائل التواصل الاجتماعي. وتتضمن الخطة العديد من التدابير المتعلقة بالوقاية والتوقيف وتحسين معالجة الحالات، فضلاً عن التمكين في أعقاب العنف ضد البالغين. وينصب تركيز خاص على الفئات الضعيفة، مثل المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

42- وأطلقت في خريف عام 2020 بوابة معلومات إلكترونية عالمية لضحايا العنف وتم تعديل الموقع الشبكي للطوارئ رقم 112 إلى بوابة معلومات عالمية تحتوي على كل ما يتعلق بالعنف، وتم فتح خط مباشر للتداول على الإنترنت مع مركز الطوارئ. ويمكن الوصول إلى الموقع بعدة لغات بالإضافة إلى اللغة الأيسلندية. كما تم إطلاق تطبيق صمم خصيصاً للصحف الذين يستخدمون لغة الإشارة، ولكنه يناسب أيضاً أي شخص يجد صعوبة في إجراء مكالمة هاتفية أو وصف حالته.

### وضع ضحايا الجريمة

43- اعتمدت خطة عمل في عام 2017 لتحسين التحقيق في الجرائم الجنسية وملاحقة مرتكبيها. وقد عهد بتنفيذها إلى فريق توجيهي معني بالعمل المتسق لمناهضة العنف الجنسي، وقدمت العديد من المقترحات بشأن استعراض التشريعات والإجراءات بهدف تحسين المركز القانوني للضحايا وتعزيز العمل المتسق من جانب السلطات لمكافحة جميع أنواع العنف الجنساني.

44- وخصصت مساهمة مالية إضافية دائمة لإدارات الشرطة والمدعين العامين في المقاطعات لكفالة معالجة قضايا العنف الجنساني بطريقة أسرع وأكثر كفاءة واتساقاً. وقد أدى ذلك، في جملة أمور، إلى زيادة الوظائف على أساس التفريغ، وزيادة كفاءة التحقيقات، وتسريعها، وتنسيق الإجراءات، وتحسين الأدوات، وزيادة تثقيف رجال الشرطة والمدعين. كما تم تحسين المعلومات والخدمات المقدمة لضحايا الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت تعليمات إلى الشرطة والمدعين العامين بشأن التعامل مع الجرائم الجنسية عندما يكون المشتبه فيه و/أو الضحية من الأشخاص ذوي الإعاقة.

45- بدأ مركز "Bjarkarhlíð" لخدمة الناجين من العنف من جميع الجنسين عملياته في ريكيافيك في عام 2017. ومنذ ذلك الحين، افتتحت مراكز مماثلة في جنوب وشمال آيسلندا. وهي تقدم خدمات متكاملة، واستشارات ومعلومات لضحايا العنف بالمجان. وافتتح مركز إيواء آخر للنساء في شمال آيسلندا من أجل زيادة الخدمات المقدمة للنساء والأطفال الذين لا يستطيعون العيش في المنزل بسبب العنف.

46- وأدخلت العديد من التعديلات على قانون العقوبات العام من أجل تعزيز أوضاع ضحايا العنف. وفي شباط/فبراير 2021، اعتمد قانون بشأن حماية الخصوصية الجنسية. وهو يهدف إلى زيادة الحماية من العنف الجنسي وتعزيز الحرية الشخصية والأمن الشخصي والحرية الجنسية للأفراد. وفي الشهر نفسه، اعتمد قانون بشأن مضايقة الأشخاص يهدف إلى زيادة تعزيز حماية الأشخاص الذين يتعرضون لذلك، ولا سيما النساء والأطفال. ويعاقب القانون على تهديد الأشخاص أو متابعتهم أو مراقبتهم أو ملاحقتهم بوسائل أخرى مماثلة إذا تكرر هذا السلوك وتسبب في الخوف أو القلق. وهناك أيضاً خطط لتعديل قانون الإجراءات الجنائية بهدف تحسين الوضع القانوني لضحايا الجرائم الجنسية، بما في ذلك عن طريق زيادة فرص الحصول على المعلومات والوثائق.

### التثقيف بشأن العنف ومنعه

47- اعتمدت خطة عمل في ربيع عام 2020 لمنع العنف والتحرش الجنسيين والقائمين على نوع الجنس للفترة من 2021 إلى 2025. وهي تهدف إلى تعزيز التدابير الوقائية للأطفال والشباب. وينبغي إدماج تدابير وقائية في الأنشطة التثقيفية والمدرسية على جميع المستويات الدراسية، وتنفيذها خلال الأنشطة بعد المدرسية وفي مراكز الشباب، وعن طريق الأنشطة الرياضية وأنشطة الشباب وغيرها من الأنشطة الترفيهية. ويتم توفير التمويل الكامل للإجراءات الواردة في الخطة، وتتحمل العديد من الأطراف في النظام الإداري مسؤولية تنفيذ مشاريع محددة، ويتم المتابعة عن طريق الإدارة المعنية بالمساواة في مكتب رئيس الوزراء. ويجري وضع لوحة معلومات لرصد تنفيذ الإجراءات.

48- وفي نهاية عام 2020، وبعد تلقي تعليقات من أطفال وشباب والعديد من المنظمات، أنشأ وزير التعليم والعلوم والثقافة فريق عمل معنياً بتعزيز التنقيف الجنسي الشامل في مرحل الدراسة الإلزامية والثانوية العليا. وهدف الفريق العامل، في جملة أمور، هو دراسة أفضل السبل للتنقيف وتوفيره بصورة محددة الهدف في مجالات الحياة الجنسية والصحة الجنسية والإنجابية ومنع العنف. ومن المتوقع أن يقدم مقترحات في خريف عام 2021.

49- وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ العديد من المشاريع لتعزيز مكانة النساء المهاجرات وزيادة معرفتهن بالمساعدات الاجتماعية المتاحة وسبل الانتصاف للنساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي أو غيره من أشكال العنف الجنساني. وذلك عن طريق مشروع "معرفة حقوقك - المعرفة قوة"، وهو ينطوي على التعاون بين مركز حقوق الإنسان الأيسلندي ومأوى النساء. ويهدف المشروع إلى تعزيز التعريف بالخدمات وسبل الانتصاف المتاحة للنساء المهاجرات اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي أو غيره من أشكال العنف الجنساني.

50- وشاركت السلطات في مختلف حملات منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى التوعية بالعنف وقدمت الدعم لهذه الحملات. ومن الأمثلة على ذلك حملة التوعية التي ينظمها مركز "ستيغاموت" للناجين من العنف الجنسي، بعنوان "الحب المرضي"، وهو مشروع تنقيفي ووقائي للشباب بشأن العنف والتحرش القائمين على نوع الجنس.

51- وتضطلع آيسلندا بدور رائد في "اتلافات منتدى الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين" حيث تقود آيسلندا الائتلاف المعني بمسألة العنف الجنساني إلى جانب كينيا والمملكة المتحدة وأوروغواي. وقد أنشأ رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الإنمائي الدولي فريق عمل لتنسيق عمل آيسلندا ومناصرتها وحشد التأييد لعمل الائتلاف في آيسلندا وعلى الصعيد الدولي. وسيستند الفريق في عمله إلى التقدم المحرز في آيسلندا. وسيقوم الفريق بتنسيق عمله مع الوزارات والوكالات والمنظمات المعنية في آيسلندا. وفي تموز/ يوليه 2021، قدم رئيس الوزراء خارطة الطريق الأيسلندية لإنهاء العنف الجنساني بحلول عام 2026.

52- واعتمد قانون بشأن تعيين مستشار للاتصال في مجال الرياضة والأنشطة الشبابية بعد مناقشات مع حركة "#metoo" بشأن العنف في الأنشطة الرياضية والشبابية في عام 2019. والهدف من ذلك هو زيادة سلامة الأطفال والشباب والكبار في الأنشطة الرياضية والشبابية. ويتولى مستشار الاتصالات إسداء المشورة في الحالات المتعلقة بالعنف النفسي والبدني والجنسي والتحرش والتتمر وغيرها من الحوادث المماثلة التي تحدث في إطار الأنشطة الرياضية والشبابية.

53- وقد استهدف تصدي الحكومة لجائحة كوفيد-19 التقليل إلى أدنى حد من الآثار المجتمعية لتدابير الحجر الصحي والحد بالتالي من الظروف التي يمكن أن تزيد من خطر العنف. فعلى سبيل المثال، لم تغلق المدارس ولم يفرض حظر التجول، ولم يتوقف العمل في دوائر مكافحة العنف، بل تم تكييف خدماتها وفقاً لقواعد الحجر الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل خاصة في بداية تفشي الجائحة لمعالجة الخطر المتزايد للعنف ضد المرأة والجماعات المهمشة. وتهدف فرقة العمل إلى إدارة وتنسيق الجهود الرامية إلى وضع إجراءات محددة الأهداف لمكافحة العنف، ولا سيما العنف المنزلي والعنف ضد الأطفال. وتعمل فرقة العمل بالتشاور مع الهيئات المهنية التي تعمل على مكافحة العنف، وقد بدأت بالفعل في اتخاذ العديد من الإجراءات.

## دال - حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

54- بعد التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 2019، تم تكليف أمين المظالم في البرلمان، مثلما ذكر سابقاً بمهمة المراقبة. وقد زار أمين المظالم بالفعل العديد من مواقع الاحتجاز وأصدر عدة تقارير عن الزيارات، وقدم العديد من التعليقات إلى السلطات. وتؤخذ هذه التعليقات على محمل الجد، وقد تم بالفعل حل العديد من المسائل. فعلى سبيل المثال، يجري العمل على تعديل القانون المتعلق بحقوق المرضى، رقم 1997/74، الذي يهدف إلى الحد من خطر المعاملة اللاإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون وزارات الشؤون الاجتماعية والعدل والصحة حالياً من أجل توضيح الإطار القانوني وضمان تحسين الحماية من المعاملة اللاإنسانية وتوفير الرعاية الآمنة. ويجري إعداد مشروع قانون لضمان احترام حقوق الإنسان لهذه الفئة، وضمان توفير الدعم والتدريب والعلاج بصورة مناسبة لمن يخضعون لهذه التدابير وللمجتمع ككل.

## هاء - الاتجار بالبشر

55- أصدرت الحكومة في عام 2019 مذكرتها بشأن "إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر وأشكال الاستغلال الأخرى"، والتي تنطوي على اتخاذ إجراءات لزيادة الوعي العام وتثقيف العمال وزيادة المعرفة المؤسسية في أوساط الشرائح المهنية بشأن كيفية تحسين فهم طبيعة الاتجار بالبشر والاعتراف بوجوده. وتنقسم هذه المذكرة إلى أربع فئات، هي الوقاية والحماية والملاحقة والشراكة. وتنطوي هذه الفئات على إجراءات مختلفة تشمل استعراض التشريعات، وتحسين فرص حصول الضحايا على المساعدة والحماية، وزيادة التثقيف ووضع المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالأطفال ضحايا الاتجار بالبشر. ويضطلع فريق توجيهي معني بمكافحة الاتجار بالبشر وغيره من أشكال الاستغلال بدور تنفيذ الإجراءات ومتابعتها ووضع السياسة العامة. وهو يتألف من ممثلين للقطاع العام وأشخاص آخرين لديهم خبرة ومعرفة في هذا المجال. ويسير تنفيذ هذه الإجراءات بصورة جيدة.

56- وفي عام 2020، أنشئ مركز لتنسيق الإجراءات والاستجابات لدى الاشتباه في وقوع اتجار بالبشر، وذلك بوسائل منها توفير الخبراء اللازمين، فضلاً عن العمل على توفير الوقاية والتثقيف وتعزيز الوعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز قوي على زيادة المعرفة في أوساط قوات الشرطة والمدعين العامين والهيئات المهنية الأخرى بشأن الاتجار بالبشر والبقاء والجريمة المنظمة، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية محلية ودولية. وفي ربيع عام 2021، نظم الصليب الأحمر الأيسلندي ثلاث دورات تدريب للأشخاص الذين قد يعملون مع ضحايا الاتجار بالبشر، لتعليمهم كيفية التعرف على الضحايا ومظاهر الاتجار بالبشر. كما أنشئ فريق خاص مكلف بمهمة تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر في أوساط ملتزمي الحماية الدولية في آيسلندا.

57- وتبذل جهود شتى لمجابهة الإغراق الاجتماعي في سوق العمل، وفي هذا السياق، ينصب التركيز على مساعدة وحماية ضحايا الاتجار بالبشر والعمل القسري. وهناك العديد من القوانين المتعلقة بسوق العمل التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2018، وهي تهدف، في جملة أمور، إلى زيادة حماية الحقوق في سوق العمل وضمان أن يعمل جميع الموظفين وفقاً للقانون والاتفاقات الجماعية. وقد صدر تقرير عن الإغراق الاجتماعي والأنشطة الإجرامية في سوق العمل في كانون الثاني/يناير 2019، وأعقب ذلك وضع خطة عمل يجري استخدامها حالياً.

58- وتلتزم البلديات بتوفير خدمات الرعاية والمساعدة المالية والسكن الآمن والمشورة لضحايا الاتجار بالبشر. ويمكن للضحايا من النساء الوصول إلى دور إيواء النساء في ريكيافيك وأكورييري. ولا يتوفر مأوى مماثل للرجال، ولكن بإمكانهم الحصول على السكن المناسب إذا احتاجوا لذلك.

59- وفي ربيع عام 2021، أدخلت تعديلات على حكم في قانون العقوبات العام بشأن الاتجار بالبشر، من أجل زيادة حماية الضحايا وتسهيل ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم. وتؤدي التعديلات إلى توسيع نطاق تطبيق هذا الحكم وفقاً للطرق التي تتجلى بها ممارسات الاتجار في آيسلندا والأساليب التي يستخدمها الجناة، حتى يتسنى عرض المزيد من القضايا أمام المحاكم.

## واو - حرية الرأي والتعبير

60- أدخلت العديد من التعديلات التشريعية خلال السنوات الأخيرة، بهدف زيادة حماية حرية التعبير ووسائل الإعلام والمعلومات. ومن الأمثلة على ذلك القانون الجديد بشأن حماية المبلغين عن المخالفات، رقم 2020/40، والقانون الذي يعزز حق الجمهور في الحصول على المعلومات (انظر القانون رقم 2019/72 المعدل لقانون المعلومات رقم 2012/140). وفي الوقت نفسه، تم التركيز على ضمان حماية الخصوصية وحماية الفئات الضعيفة من خطاب الكراهية (لمزيد من المعلومات، انظر المناقشة المتعلقة بالتعديلات المقترحة على قانون العقوبات العام، في الفقرة 38).

## زاي - الضمان الاجتماعي

61- تعمل الحكومة الأيسلندية على كفالة توفير الضمان المالي والاجتماعي للجميع وتعزيز رفاه السكان على أساس المساعدة المتبادلة. وكان الهدف في السنوات الأخيرة هو التركيز على المزيد من الفئات الضعيفة والمتدنية الدخل في المجتمع، وقد أدخلت تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي وقانون المساعدة الاجتماعية مراعاة لذلك. كما أدخلت تعديلات لتحسين قدرة الناس على زيادة دخلهم عن طريق المشاركة في سوق العمل مع خفض مدفوعات الاستحقاقات. ويجري أيضاً إعداد مشروع قانون بشأن تغيير نظام الضمان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقات المهنية.

62- وتجري مراجعة سنوية للمبالغ النقدية المدفوعة في شكل معاشات شيخوخة ومعاشات عجز وبدل إعادة تأهيل، عند استعراض الميزانية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت زيادة استحقاقات الأطفال في السنوات الأخيرة، ففي عام 2020، تم صرف علاوة خاصة للأطفال في سياق التصدي للآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

63- وبدأ سريان قانون الدعم الاجتماعي الإضافي لكبار السن في تموز/يوليه 2020، ويجري إعداد مقترحات بشأن التدابير الرامية إلى تحسين ظروف هذه الفئة. وأنشئ في وزارة الشؤون الاجتماعية فريق خاص معني بالحالة الاقتصادية للأسر المعيشية في آيسلندا، بهدف العمل على تقديم مقترحات بشأن اتخاذ تدابير لصالح الفئات المنخفضة الدخل والفئات الضعيفة.

## حاء - الأطفال والأسر

64- تم التركيز بقوة على المسائل المتعلقة بالأطفال خلال السنوات الأخيرة. ففي خريف عام 2018، وقع خمسة وزراء ورابطة السلطات المحلية مذكرة تفاهم بهدف كسر الحواجز بين النظم، وتحسين الخدمات التي تعود بالنفع على الأطفال، وإيجاد مجتمع صديق للأطفال. وفي أعقاب ذلك، أنشئت إدارة للأطفال والأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة توجيهية حكومية لحقوق الطفل من أجل زيادة التعاون في مجال المسائل المتعلقة بالطفل في جميع الوزارات والمؤسسات. كما شكلت لجنة برلمانية معنية بشؤون الطفل تضم ممثلين من جميع أحزاب البرلمان.

65- وجرى تنقيح شامل للقوانين والإطار الاجتماعي للمسائل المتعلقة بالأطفال والخدمات الموجهة إلى الأطفال في جميع أنحاء البلد، على أساس هذا التعاون الواسع النطاق. وفي حزيران/يونيه 2021، اعتمد قانون متكامل جديد بشأن إدماج الخدمات من أجل رفاه الأطفال. والهدف الرئيسي من القانون هو أن يحصل الأطفال والآباء على خدمات متكاملة مناسبة دون عوائق، إذا احتاجوا إليها. ويشمل هذا القانون، في جملة أمور، الخدمات داخل النظام المدرسي، ونظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية البلدية، فضلاً عن مسؤوليات الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت عدة تعديلات لضمان تحسين رصد وتنسيق الخدمات التي تقدمها مختلف الهيئات العامة.

#### السياسة العامة بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال

66- في حزيران/يونيه 2021، اعتمد البرلمان سياسة وخطة عمل بشأن جعل آيسلندا مراعية للطفل، بهدف ضمان التنفيذ الشامل لاتفاقية حقوق الطفل. والهدف من ذلك هو الوفاء الصارم بمتطلبات لجنة حقوق الطفل والتزامات الحكومة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك عن طريق زيادة مشاركة الأطفال في المسائل التي تهمهم، وتقييم أثر حقوق الطفل على رسم السياسات ووضع القوانين، وزيادة جمع البيانات عن ظروف الأطفال في آيسلندا، وزيادة التثقيف بحقوق الأطفال على جميع المستويات المدرسية وفي المجتمع ككل. ويتمثل أحد الإجراءات التي تتخذ في إطار هذه السياسة في وضع سياسة متكاملة بشأن المسائل المتعلقة بالأطفال والشباب، استناداً إلى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذلك من الالتزامات الدولية. وستنفذ هذه السياسة بالتعاون على نطاق واسع مع الأطفال والشباب.

#### حماية الأطفال

67- اعتمد خطة عمل وطنية لحماية الطفل للسنوات 2019-2022، في حزيران/يونيه 2019. وتتسم خطة العمل بنطاق واسع يهدف إلى ضمان أن يكون الأطفال محور التركيز في جميع النهج، وأن تعمل نظم الخدمات بكفاءة لفائدة الأطفال والأسر من أجل تحسين الظروف التي ينشأ فيها الأطفال وضمان رفاههم العام. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت تعديلات على قانون حماية الطفل لزيادة التركيز على المعارف المهنية لمن يعملون في مجال حماية الطفل، ولإدماج حماية الطفل مع خدمات الأطفال الأخرى، وكفالة مساءلة العاملين في مجال حقوق الطفل وحمايته، وتعزيز مشاركة الأطفال في معالجة القضايا المتعلقة بحماية الطفل، وتعزيز حقوق الأطفال في تلقي المعلومات التي تهمهم بصورة ملائمة للطفل. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبسيط التعامل مع التدابير المحددة لحماية الطفل، ولا سيما فيما يتعلق بالعاملين لفائدة الأطفال، والحالات المتعلقة بإبعاد أحد أفراد الأسرة من المنزل، والأوامر التقييدية، والعمليات المتعلقة بالأطفال في مرحلة ما قبل الولادة.

68- وكانت حماية الأطفال من العنف تشكل أولوية منذ أمد بعيد بالنسبة للحكومة الأيسلندية. وتتولى دار الأطفال (Barnahus) المسائل المتعلقة بالأطفال عندما يشتبه في حدوث عنف جنسي. وفي عام 2019، تم افتتاح دار أطفال جديدة في أكوريري لضمان تحسين فرص الحصول على الخدمات المهنية اللازمة للأطفال الذين يعيشون خارج العاصمة. وتتضمن خطة العمل المذكورة أعلاه العديد من الإجراءات بشأن حماية الطفل تهدف إلى توفير الحماية من العنف، مثل التدخل المبكر وتوفير العلاج لأسر الأطفال الذين تعرضوا للعنف والإهمال.

69- وتقرر اتخاذ إجراءات واسعة النطاق ضد العنف ضد الأطفال والشباب على الإنترنت، تشمل إصلاح قوة الشرطة، ومكاتب المدعي العام والنظام القضائي، واتخاذ تدابير تتعلق بالتعليم والوقاية لمختلف الفئات العمرية، والمساعدة في معالجة قضايا الضحايا على النحو السليم.

70- كما يهدف الموقع الشبكي للطوارئ المذكور أعلاه (لمزيد من المعلومات، انظر الفقرة 42) إلى تبسيط وزيادة إمكانية حصول الأطفال على المعلومات والتعليم والمشورة والمساعدة فيما يتعلق بالعنف، بطريقة تتناسب الأطفال. وقدمت الحكومة دعماً كبيراً لخط المساعدة الهاتفية الخاص بالصلب الأحمر (1717)، وموقع التواصل على الإنترنت (is.1717)، وذلك عن طريق تقديم المشورة والمساعدة على مدار الساعة. كما تم إطلاق حملة توعية ونشر مقاطع فيديو إعلامية بعدة لغات تحت عنوان "معاً لحماية الطفل"، بهدف لفت الانتباه إلى أهمية مشاركة المجتمع في تعزيز حماية الطفل.

### قضاء الأحداث

71- من النادر للغاية أن يحكم على الأطفال بالسجن في آيسلندا، وينصب التركيز، قدر الإمكان، على التصدي للجرائم التي يرتكبها أطفال بوسائل أكثر تساهلاً وبناءة. وفي الحالات النادرة التي يحكم فيها على الأطفال بالسجن، فإنهم يودعون، وفقاً لقانون تنفيذ الأحكام رقم 2016/15، تحت رعاية سلطات حماية الطفل ما لم تكون هناك وسائل أخرى يُعتقد أنها أفضل للطفل. ويتم فصل الأطفال عن البالغين عند قضاء الأحكام.

72- واستناداً إلى مقترحات قدمتها فرقة عمل معنية بمكافحة العنف، يجري العمل على وضع إجراءات تتبعها إدارات الشرطة في جميع أنحاء البلد عند التحقيق في جرائم العنف في أوساط الأطفال، وكذلك لزيادة التعاون مع الهيئات الأخرى فيما يتعلق بمنع جرائم الأطفال والشباب، ونشر مواد تثقيفية للشرطة وتعزيز التدريب والتعليم المستمر لموظفي إنفاذ القانون.

### احترام تنوع الأسر

73- تركز الحكومة الأيسلندية على حماية حق الأفراد في الحياة الأسرية وضمن احترام تنوع الأسر. وفي ربيع عام 2021، اعتمدت تعديلات على قانون الأطفال، رقم 2003/76، وأضيفت أحكام بشأن الوضع الأبوي للمتحولين جنسياً، والأشخاص المسجلين على أنهم محايدون جنسانياً من أجل ضمان حقوق الآباء اللذين غيروا تسجيلهم الجنساني، ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر الآباء. ويهدف هذا أيضاً إلى حماية مختلف أشكال الأسر، وإظهار الاحترام للأسر المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد في ربيع عام 2021 قانون يعدل قانون الطفل، ويمكن الآباء من التفاوض على تقاسم حضانة الأطفال، عندما يعتبر ذلك في مصلحة الطفل الفضلى. وتهدف هذه التعديلات إلى تعزيز التوصل إلى تسويات تحقيق المزيد من المساواة للآباء الذين يختارون تربية الأطفال بصورة منفصلة.

### طاء - التعليم

74- المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص في التعليم من الأولويات على جميع مستويات الدراسة. وينعكس ذلك، في جملة أمور، في السياسة التعليمية التي اعتمدها البرلمان في ربيع عام 2021، والتي ستكون سارية حتى عام 2030. وهناك خطة تستند إلى هذه السياسة أصبحت جاهزة في أيلول/سبتمبر 2021. وتتمثل العناصر الرئيسية للسياسة التعليمية الجديدة في تحقيق تكافؤ الفرص للجميع، وجودة التعليم، والتأهيل الجيد من أجل المستقبل، ووضع الرفاه في المقام الأول، وإعطاء الأولوية لجودة التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت العديد من التدابير في السنوات الأخيرة لتعزيز النظام التعليمي الأيسلندي للجميع، وذلك على سبيل المثال من خلال المراجعة التي تمت في عام 2017 لعملية تنفيذ التعليم الشامل للجميع في مرحلة ما قبل المدرسة، والمدارس الإلزامية والثانوية العليا، واستعراض مسألة تخصيص الأموال للمدارس. كما اتخذت إجراءات لزيادة تعيين المعلمين، والتطوير المهني للمدرسين ومديري المدارس، وزيادة تدفق المعرفة من خلال المستويات التعليمية.



75- وتمت زيادة المخصصات المالية المرصودة للتعليم في السنوات الأخيرة، وذلك على سبيل المثال من خلال تحقيق أهداف الكتاب الأبيض عن الإصلاح التعليمي الذي صدر في عام 2014. وتهدف هذه الزيادة إلى تعزيز محو الأمية، وتقليل التسرب من المدارس الثانوية العليا، وزيادة الدعم المبكر للطلاب الضعفاء الذين يحتاجون إلى دعم خاص. وتم التركيز أيضاً على تعليم الأطفال والشباب من مختلف الخلفيات اللغوية والثقافية، وفي ربيع عام 2021 كان العمل جارياً لوضع خطة عمل لتحسين وضع هذه الفئة داخل النظام التعليمي.

76- ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، تعاونت الحكومة تعاوناً وثيقاً مع الجهات المعنية بالتعليم لضمان استمرار الحق في التعليم على جميع المستويات الدراسية وتعزيز أداء الطلاب. وتم التركيز بشكل خاص على دعم الأطفال والشباب الضعفاء، والأطفال غير الناطقين باللغة الأيسلندية وأبائهم. وخصصت مبالغ إضافية للمدارس الثانوية العليا والجامعات لضمان زيادة فرص تلقي التعليم والتدريب.

77- وتم التركيز بشكل كبير على تحسين رفاه وسكن الطلاب في المدارس، بما في ذلك التركيز على تعزيز الصحة المدرسية على جميع المستويات. وأنشئ فريق عمل استناداً إلى سياسة الحكومة في مجال الصحة النفسية حتى عام 2020. وقدمت مقترحات بشأن تعزيز الصحة العقلية والوقاية ودعم الأطفال والشباب في المدارس. وأنشئ فريق توجيهي في بداية عام 2021 لتنفيذ هذه المقترحات.

## ياء - الأشخاص ذوي الإعاقة

78- تتضمن العديد من القوانين الأيسلندية أحكاماً تهدف إلى ضمان المساواة وعدم التمييز وتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة على قدم مع غيرهم أمام القانون. وصدقت آيسلندا في عام 2016 على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ ذلك الحين، أدخلت عدة تعديلات تشريعية من أجل تنفيذ الاتفاقية في التشريعات الأيسلندية. فعلى سبيل المثال، اعتمد في عام 2018 القانون رقم 2018/38 المتعلق بخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم احتياجات للدعم على المدى الطويل. والهدف الواضح للقانون هو تقديم أفضل الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الأوقات من أجل تلبية احتياجاتهم المحددة للدعم. وينص، في جملة أمور، على توفير المساعدة الشخصية بهدف ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في أن يعيشوا حياة نشطة ومستقلة.

79- وفي تموز/يوليه 2021، اعتمد البرلمان قانوناً جديداً بشأن إنشاء مؤسسة لرصد جودة خدمات الرعاية الاجتماعية. وستبدأ هذه المؤسسة عملها رسمياً في كانون الثاني/يناير 2022، وسترصد، في جملة أمور، نوعية الخدمات المقدمة استناداً إلى القانون المتعلق بخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى دعم طويل الأجل، والقانون المتعلق بالخدمات الاجتماعية المقدمة من البلديات. وسيتمكن المستفيدون من هذه الخدمات التي تراقبها المؤسسة المذكورة، في جملة أمور، من تقديم شكاوى بشأن نوعية الخدمات. ولم يسبق إنشاء آلية شكاوى من هذا القبيل بموجب القانون.

80- ويحق للأشخاص ذوي الإعاقة تحديد مكان إقامتهم واختيار الأشخاص الذين يعيشون معهم. ولا يجوز أن تكون الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة مشروطة بترتيبات معيشية معينة. والقانون المذكور أعلاه يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في السكن المناسب لاحتياجاتهم ورغباتهم، فضلاً عن الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية التي تمكنهم من العيش في منازلهم. وللمزيد من المعلومات عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ القانون المذكور أعلاه، يرجى الرجوع إلى تقرير آيسلندا الأول عن تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي قدم في بداية عام 2021.

81- وفي عام 2017، تم اعتماد سياسة وخطة تنفيذ بشأن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة للفترة حتى عام 2021. وهي تتضمن عدة تدابير تهدف إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري العمل بشتى الطرق على تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لخطة التنفيذ. ويشمل ذلك تنقيح التشريعات بغية تحسين توفير التعامل بلغة الإشارة في الأنشطة اليومية، وتنظيم حملة لزيادة وظائف القطاع العام المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم المشاريع التي تكفل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات عن حقوقهم في الخدمات.

82- يشترط القانون الآيسلندي أن يحصل الطلاب في جميع المراحل على تعليم شامل، بغض النظر عن الإعاقة أو أي وضع آخر (لمزيد من المعلومات، انظر الفقرة 74). ويجري حالياً تنفيذ مقترحات مقدمة من لجنة معنية بالتعليم والعمل والرياضة والأنشطة الترفيهية للطلاب ذوي الإعاقة الذين أنشأوا دراسة ثانوية متخصصة مدتها أربع سنوات، وتهدف إلى زيادة مهارات الطلاب واستقلالهم في المجتمع. ويتم تنفيذ هذا المشروع بصورة تعاونية بين وزارة التعليم والعلوم والثقافة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والبلديات، والرابطة الوطنية الآيسلندية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، وممثلين عن الطلاب المتخرجين.

## كاف- المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

83- دخل القانون الجديد بشأن الأجانب، رقم 2016/80، حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني/يناير 2017. وهو يستند إلى الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ويهدف إلى ضمان البت في القضايا بصورة عادلة وفعالة وإنسانية. وقد عزز هذا القانون الإجراءات والكفاءة في معالجة المسائل المتعلقة بمقدمي طلبات التماس الحماية الدولية، ويركز بشكل خاص على حقوق الطفل ولم شمل الأسر.

84- وتقدم إدارة الهجرة والبلديات الخدمات الأساسية والمشورة ومختلف موارد الدعم. كما تم الاتفاق مع الصليب الأحمر الآيسلندي على تزويد ملتسمي الحماية الدولية بالدعم الاجتماعي والتعليم والموارد والمشورة.

85- ووقعت وزارة الشؤون الاجتماعية اتفاقات تعاون مع عدد من البلديات بشأن تنسيق استقبال اللاجئين من أجل ضمان حصولهم جميعاً على خدمات مماثلة. وتزيد هذه الاتفاقات من فعالية الدعم المقدم للاجئين بعد حصول ملتسمي الحماية الدولية على تصريح إقامة في آيسلندا. وكُلف مركز الثقافات المتعددة والإعلام بتوفير الدعم والمعلومات للبلديات ولمقدمي الخدمات للاجئين. وفي خريف عام 2021، أطلقت آيسلندا موقع دراسات اجتماعية للمهاجرين البالغين بمبادرة من الحكومة الآيسلندية. ويمكن الوصول إلى الموقع بسبع لغات وهو يحتوي على معلومات عملية ومواد تثقيفية عن المجتمع الآيسلندي. وبالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على دعم دورات تعليم اللغة الآيسلندية للأجانب الذين يعيشون في آيسلندا.

86- ويجري وضع خطة تنفيذ بشأن المسائل المتعلقة بالمهاجرين للأعوام 2021-2024. والغرض الرئيسي من ذلك هو تعزيز إرساء مجتمع يمكن الجميع من المشاركة النشطة، بغض النظر عن الجنسية والأصل. وتشمل الخطة وضع سياسة طويلة الأجل بشأن المهاجرين واللاجئين والتعددية الثقافية، من أجل زيادة التفاهم والمشاركة في جميع مجالات الحياة في المجتمع، بغض النظر عن الجنسية والأصل. وسينصب التركيز بشكل خاص على الحقوق الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة في سوق العمل، لكي تصبح آيسلندا مجتمعاً متعدد الثقافات يقوم على مبادئ المساواة والعدالة واحترام الفرد.

87- ويقدم المركز الآيسلندي لحقوق الإنسان المشورة القانونية المجانية للمهاجرين على أساس اتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد أنشئ مركز المشورة الجديد للمهاجرين في آيسلندا في عام 2021. ويتمثل دوره في تقديم المشورة والتوجيه والمعلومات بصورة يسهل الوصول إليها للمهاجرين فيما يخص الخدمات الضرورية والحقوق والالتزامات. ويجري تنفيذ المشروع بصورة مؤقتة حالياً، ومن المتوقع أن يصبح هذا المركز منبراً دائماً للتعاون بين أجهزة الدولة والبلديات والجهات المعنية، مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني. ويعمل المكتب بصورة وثيقة مع مركز الثقافات المتعددة والمعلومات، ومركز حقوق الإنسان الآيسلندي، وأمين المظالم المعني بالمدينين، وإدارة العمل.

## إمكانية الوصول إلى نظام الرعاية الصحية للأطفال من أصل أجنبي

88- يكفل القانون الأيسلندي حق الجميع في خدمات الرعاية الصحية، وقد بذلت جهود خلال السنوات الأخيرة لضمان المزيد من المساواة في نظام الرعاية الصحية، بما في ذلك عن طريق تغيير نظم المساهمة في المستحضرات الصيدلانية وخدمات الرعاية الصحية. ويتمتع جميع الأطفال في آيسلندا بالمساواة في حق الوصول إلى نظام الرعاية الصحية الأيسلندي وخدماته. ويحصل أطفال اللاجئين والأشخاص الذين يلتمسون الحماية الدولية في آيسلندا على رقم هوية شخصية في البلد، وعندها تتكفل إدارة الهجرة بجميع تكاليف رعايتهم الصحية إلى أن يتم إدماجهم الكامل في نظام الرعاية الصحية. وهناك أطفال مهاجرون آخرون يحصلون على هذا الحق من آبائهم، أي أن التغطية تشمل الأطفال إذا كان الآباء قد دخلوا نظام الرعاية الصحية أو كان لديهم تأمين صحي.

## لام- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

89- بدأت وزارة الصناعات والابتكار وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بغية تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وستوضع هذه الخطة بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الإنمائي وبالتعاون الوثيق مع قطاع الأعمال. وينبغي وضع الصيغة النهائية للخطة في عام 2022.

## ثالثاً- الخلاصة

90- سعى هذا التقرير إلى تقديم صورة، بأقصى قدر ممكن من الدقة، لما اتخذته آيسلندا من إجراءات استجابةً للتوصيات التي قبلت بها خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان فيها، فضلاً عن تقديم معلومات عن بعض التوصيات التي أحيط بها علماً ويجري مع ذلك النظر فيها. ولذلك، لا يعطي هذا التقرير صورة كاملة أو شاملة عن حالة حقوق الإنسان في آيسلندا، ولا عن التدابير التي اتخذت في هذا الميدان خلال السنوات الأخيرة. ومثلما تبين، فقد تم بالفعل تنفيذ كثير من التوصيات. وهناك توصيات أخرى قيد التنفيذ أو تشتمل على مشاريع يجري تنفيذها وتتطلب الاهتمام بشمل مستمر. أما التوصيات التي لم تنفذ، فستكون قيد النظر، وستواصل اللجنة التوجيهية الحكومية المعنية بحقوق الإنسان رصد تنفيذها.

### Notes

- (1) Iceland's Mid-term Report - Second Cycle:  
<https://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session26/IS/IcelandUPRMid-termreport.pdf>.
- (2) See the annex for more information on the implementation of recommendations since the second Universal Periodic Review cycle in 2016. The annex shows the status of implementation as of September 2021.